«المختصر من نخبة الفِكَر»

للشيخ

عبد الوهاب بركات الأحمدي

حققه وضبط نصه وقدم له

إسلام محمود دربالة

مدير مركز إحياء المخطوطات الإسلامية – القاهرة

www.maktoot.net

الناشر

دار الآفاق للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون} [آل عمران: 102].

{يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالًا كثيرًا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبًا} [النساء: 1]

{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولًا سديدًا* يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزًا عظيمًا} [الأحزاب: 71- 72].

أما بعد:

«فإن الاشتغال بالعلم من أفضل القرب وأجلِّ الطاعات، وأهم أنواع الخير وآكد العبادات، وأولى ما أُنفقت فيه نفائس الأوقات، وشَمَّرَ في إدراكه والتمكن فيه أصحاب الأنفس الزكيات، وبادر إلى الاهتمام به المسارعون إلى الخيرات، وسابق إلى التحلي به مستبقو المكرمات، وقد تظاهر على ما ذكرته جمل من الآيات الكريمات، والأحاديث الصحيحة المشهورات، وأقاويل السلف -رضي الله عنهم- النيرات.

ومن أهم أنواع العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبويات؛ أعني معرفة متونها صحيحها، وحسنها، وضعيفها، ومتصلها، ومرسلها، ومنقطعها، ومعضلها، ومقلوبها، ومشهورها، وغريبها، وعزيزها، ومتواترها، وآحادها، وأفرادها؛ معروفها، وشاذها، ومنكرها، ومعللها، وموضوعها، ومدرجها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومجملها، ومبيِّنها، ومختلفها... وغير ذلك من أنواعها المعروفات، وكذا معرفة علم الأسانيد؛ أعني معرفة حال رجالها وصفاتهم المعتبرة، وضبط أسمائهم، وأنسابهم، ومواليدهم، ووفياتهم، وغير ذلك من الصفات. ومعرفة التدليس والمدلسين، وطرق الاعتبار والمتابعات، ومعرفة حكم اختلاف الرواة في الأسانيد، والمتون، والوصل، والإرسال، والوقف والرفع، والقطع والانقطاع، وزيادات الثقات، ومعرفة الصحابة والتابعين وأتباعهم، وأتباع أتباعهم، ومن بعدهم –رضي الله عنهم– وعن سائر المؤمنين والمؤمنات، وغير ما ذكرته من علومها المشهورات.

ودليل ما ذكرته: أن شرعنا مبني على الكتاب العزيز، والسنن المرويات، وعلى السنن مدار أكثر الأحكام الفقهيات، فإن أكثر الآيات الفروعيات مجملات، وبيانها في السنن المحكمات، وقد اتفق العلماء على أن من شرط المجتهد من القاضي والمفتي أن يكون عالمًا بالأحاديث الحكميات، فثبت بما ذكرناه أن الاشتغال بالحديث من أجلِّ العلوم الراجحات، وأفضل أنواع الخير وآكد القربات، وكيف لا يكون كذلك وهو مشتمل مع ما ذكرناه على بيان حال أفضل المخلوقات، عليه من الله الكريم أفضل الصلوات والسلام والبركات.

ولقد كان أكثر اشتغال العلماء في الأعصار الخاليات، حتى لقد كان يجتمع في مجلس من الطالبين ألوف متكاثرات، فتناقص ذلك، وضعفت الهمم؛ فلم يبق إلا آثار من آثارهم قليلات، والله المستعان على هذه المصيبة وغيرها من البليات.

وقد جاء في فضل إحياء السنن المماتات أحاديث كثيرة معروفات مشهورات، فينبغي الاعتناء بعلم الحديث والتحريض عليه لما ذكرنا من

الدلالات ولكونه أيضًا من النصيحة لله -تعالى- وكتابه ورسوله صلى الله عليه وسلم وللأئمة، والمسلمين والمسلمات، وذلك هو الدين كما صحَّ عن سيد البريات، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه وذريته، وأزواجه الطاهرات».[1]

ثم اعلم -رحمني الله وإياك- أن علم أصول الحديث، وقواعد اصطلاح أهله لا بد منه للمشتغل برواية الحديث؛ إذ بقواعد يتميز صحيح الرواية من سقيمها، ويُعرف المقبول من الأخبار والمردود، وهو للرواية كقواعد النحو لمعرفة صحة التراكيب العربية، فلو سُمي منطلق المنقول وميزان تصحيح الأخبار لكان اسمًا على مُسمَّى.

هذا وقد كتب العلماء فيه من عصر التدوين إلى يومنا هذا نفائس ما يكتب: من ذلك ما نجده في أثناء مباحث «الرسالة» للإمام الشافعي، وفي ثنايا «الأم» له، وما نثله تلاميذ الإمام أحمد في أسئلتهم له، ومحاورته معهم، وما كتبه الإمام مسلم بن الحجاج في مقدمة صحيحه، ورسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في بيان طريقته في سننه الشهيرة، وما كتبه الحافظ أبو عيسى الترمذي في كتابه «العلل المفرد»، في آخر جامع، وما بثَّه في الكلام على أحاديث جامعه في طيات الكتاب: من تصحيح وتضعيف، وتقوية وتعليل، وللإمام البخاري التواريخ الثلاثة، ولغيره من علماء الجرح والتعديل من معاصريه ومن بعدهم بياناتٌ وافية لقواعد هذا الفن، تجيء منتشرة في تضاعيف كلامهم، حتى جاء من بعدهم فجرد هذه القواعد في كتب مستقلة، ومصنفات عدة، أشار إلى أشهرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في فاتحة شرحه لنخبة الفكر».[2]

ومما صُنِّف في ذلك، وتبوأ بين كتب الفن أعلى المراتب مختصر الحافظ ابن حجر المعروف بـ «نخبة الفِكَر»، ويعدُّ هذا الكتاب اختصارًا للتصانيف في اصطلاح الحديث التي كثرت، وبسطت، واختصرت.

---

(1) مقدمة شرح النووي على مسلم (1/3-4).

(2) من مقدمة العلامة محمد عبد الرزاق حمزة -رحمه الله- لكتاب «اختصار علوم الحديث» لابن كثير ص (9).

وكان مقصد الاختصار الأول: تلخيص المهم من ذلك، كله في أوراق لطيفة، مع فوائد زيدت عليه. فصارت جديرة -إذ صغُرت حجمًا وتراءت نَجمًا- لكل أثري بقول من قال:

والنجم تَستَصْغِرُ الأبصارُ ... والذَّنْبُ للطَّرفِ لا للنجم في

حتى قال في «النخبة» من قال:

عِلمُ الحَديث غَدا في نخبة ... نارًا على عَلَم يدعو أُولي

من أجل ذا اهتم به العلماء والطلاب؛ حفظًا، ودراسةً، وتعليمًا، وشرحًا، ونظمًا، وتحْشية.

وممن اختصرها الشيخ «عبد الوهاب بن بركات الأحمدي» المتوفي بعد سنة (1150هـ). في كتابه «المختصر من نخبة الفكر».

قال الألوسي في وصف هذا المختصر: بَيْدَ أَنِّي وجَدَتُّ مَتْنًا جامعًا لغرَرِ هذا الفنّ وقواعِدِه، حاويًا لفرائِدِ مَسَائِلِهِ وفوائِدِه، مشتملًا على مباحثَ هي لُبَابُ آراء المحدِّثين، من المتقدمين والمتأخرِّين، ليس له نَظيرٌ في بَابِه، ولا مُمَاثِلٌ له ولا مُشَابِه، بوجازة لَفْظٍ تتحيَّرُ فيه الألباب، وحُسْنِ سَبْكٍ يُقْضَى منه العَجَبُ العُجَابِ.

وقد شرح هذا المختصر الإمام الألوسي، في كتابه ((عقد الدرر)) ، وقال مبيَّنًا سبب ذلك:

«ولم أظفر على شرح له تنشرح قلوبُ الطالبين بمكنون فرائده، ويظهر من مطوي إشاراته مَنشور فوائده، مع أنه لا ينبغي أن يُترك مثل هذا ويُهمل، ولا يليق أن يُعرض عنه ويُغفل».

وهكذا صنف الإمام الألوسي شرحه القيم «عقد الدرر في شرح مختصر نخبة الفِكَر».

扨 «مختصر الأحمدي»:

---

(1) «فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية» (316/1).

لم يذكر الأحمدي -رحمه الله- شيئًا عن منهجه في اختصار «النخبة» ولا غرضه؛ فقد بدأ بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: «هذه كلمات سميتها «المختصر من نخبة الفِكَر» ثم شرع في تعريف الخبر...

إلى أن قال في خاتمتها معتذرًا عن تركه بعض التفاصيل والمسائل المهمة: «وتركتُ تفاصيلًا ومهمات أحلتها على المطولات لغرض الاختصار» وذكر في خاتمتها أنه قد فرغ من تأليفها في ختام سنة (1150هـ).

وقد قال الألوسي في وصف وصف «مختصر الأحمدي»:

«بيد أني وجدتُّ متنًا جامعًا لغرر هذا الفن وقواعده، حاويًا لفرائد مسائله وفوائده، مشتملًا على مباحث هي لباب آراء المحدثين، من المتقدمين والمتأخرين، ليس له نظير في بابه، ولا مماثل له ولا مشابه، بوجازة لفظ تتحير فيه الألباب، وحسن سَبكٍ يُقضي منه العَجب العُجاب».

ترجمة صاحب «المختصر من نخبة الفِكَر»(*)

لم تسفعنا كتب التراجم بشيء كثير عن حياة الشيخ عبد الوهاب الأحمدي -رحمه الله- ومما وقفنا عليه:

هو الشيخ عبد الوهاب بركات الشافعي الأحمدي.

من آثاره:

- «المختصر من نخبة الفِكَر».
- «التيسير لمريد التفسير».

وفاته:

لم يذكر من ترجم له تاريخ وفاته إلا أنهم ذكروا أنه كان حيًّا قبل سنة (1150هـ).

وصف مخطوط «المختصر من نخبة الفِكَر»

هي نسخة بخط واضح فُرِغ من نسخها سنة (1326هـ) وليس عليها اسم الناسخ.

وقد ذكر أنه نسخها عن نسخة بخط محمد الشيخ، فرغ من نسخها سنة (1324)

عملي في المختصر:

1- قمت بنسخ المخطوط.
2- قابلت المنسوخ على الأصل المخطوط.
3- ضبط النص بالشكل.

(*) انظر لترجمته: معجم المؤلفين (341/2)، تاريخ التراث العربي (390/2).

4- وضعت علامات الترقيم العصرية.

اللهم اغفر لي ولوالدي وارحمهما كما ربياني صغيرًا، واغفر لمشايخي وأساتذتي، وأجزهم عني خير الجزاء، وأجمعنا بهم في جناتك جنات النعيم.

«المختصر من نخبة الفِكَر»

للشيخ عبد الوهاب بركات الشافعي الأحمدي

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا.

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ المرْسَلِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذِهِ كَلِمَاتٌ سَمَّيْتُهَا: «الْمُخْتَصَر مِنْ نُخْبَةِ الْفِكَرِ».

الْخَبَرُ:

إِنْ رَوَاهُ فِي سَائِرِ طَبَقَاتِهِ جَمْعٌ يَسْتَحِيلُ عَادَةً تَواطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، وَاسْتَنَدَ إِلَى الْحِسِّ؛ فَهُوَ الْمُتَواتِرُ.

وَإِنْ رَوَاهُ أَكْثَرُ مِنِ اثْنَيْنِ، وَلَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ شُرُوطُ الْمُتَوَاتِرِ الثَّلَاثَةُ؛ فَهُوَ الْمَشْهُورُ.

وَإِنْ رَوَاهُ اثْنَانِ؛ فَهُوَ الْعَزِيزُ.

وَإِنْ رَوَاهُ واحِدٌ؛ فَهُوَ الْغَرِيبُ، وَيُقَالُ لَهُ: الْفَرْدُ الْمُطْلَقُ، إِنْ كَانَ التَّفَرُّدُ فِي أَصْلِ السَّنَدِ؛ وإِلَّا فَهُوَ الْفَرْدُ النِّسْبِيُّ.

وَمَا سِوَى الْمُتَوَاتِرِ؛ آحَادٌ، وَبَعْضُهَا مَقْبُولٌ، وَبَعْضُهَا مَرْدُودٌ.

الْمَقْبُولُ:

إِنْ رَوَاهُ عَدْلٌ تَامُّ الْضَّبْطِ، وَاتَّصَلَ سَنَدُهُ، وَسَلِمَ مِنْ الشُّذُوذِ، وَمِنَ الْعِلَّةِ القَادِحَةِ؛ فَهُوَ الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ.

وَإِنْ وُجِدَتِ الشُّرُوطُ الخَمْسُ، لَكِنْ خَفَّ الضَّبْطُ؛ فَهُوَ الْحَسَنُ لِذَاتِهِ.

وَتَفَاوَتُ مَرَاتِبِ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ بِتَفاوُتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ بِالْقُوَّةِ.

وَيُحْكَمُ بِصِحَّةِ الْحَسَنِ إِذَا كَثرت طُرُقِهِ.

وَزِيَادَةُ رَاوِي الصَّحِيحِ، وَالْحَسَنِ –مَقْبُولَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُنَافِيَةً لِرِوَايَةِ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ.

فَإِنْ خَالَفَ الرَّاوِي مَنْ هُوَ أَرْجَحُ؛ فَالرَّاجِحُ هُوَ: الْمَحْفُوظُ، وَمُقَابِلُهُ هُوَ: الشَّاذُّ.

وَمَعَ الضَّعْفِ؛ فَالرَّاجِحُ هُوَ: الْمَعْرُوفُ، وَمُقَابِلُهُ هُوَ: الْمُنْكَرُ.

وَمَا يُظَنُّ أَنَّهُ فَرْدٌ نِسْبِيٌّ:

إِنْ وُجِدَ لَهُ مُوَافِقٌ، وَلَو مَعْنًىَ مِنْ رِوَايَةِ صَحَابِيِّهِ؛ فَذَلِكَ الْمُوَافِقُ هُوَ: الْمُتَابِعُ، وَالْمُتَابَعَةُ: إِنْ كَانَتْ لِلرَّاوِي نَفْسِهِ؛ فَهِيَ التَّامَّةُ. وَإِنْ كَانَتْ لِشَيْخِهِ فَمَنْ فَوْقَهُ؛ فَهِيِ الْقَاصِرَةُ، وَكَلٌّ مِنْهُمَا يُفْيُد التَّقْوِيَةَ.

وَإِنْ وُجِدَ مَتْنٌ يُشْبِهُهُ -وَلَوْ فِي الْمَعْنَى- مِنْ رِوَايَةِ صَحَابِيٍّ آخَرَ؛ فَهْوَ الشَّاهِدُ.

وتَتَبُّعُ الطَّرِيق هُوَ: الاعْتِبَارُ.

ثُمَّ إِنْ سَلِمَ الْحَدِيثُ مِنَ الْمُعَارَضَةِ بِمِثْلِهِ؛ فَهُوَ الْمُحْكَمُ؛ وَإِلَّا: فَإِنْ أَمْكَنَ الْجَمْعُ؛ فَهُوَ مُخْتَلِفُ الْحَدِيثِ؛ وَإِلَّا: فَإِنْ عُرِفَ الْمتَأَخر؛ فَهُوَ النَّاسِخُ، وَالْآخَرُ الْمَنْسُوخُ.

وَالْمَرْدُودُ:

إِمَّا إَنْ يَكُونَ رَدُّهُ لِسَقْطٍ مِنَ السَّنَدِ، أَوْ طَعْنٍ فِي رَاوٍ:

فَمَا سَقَطَ أَوَّلُ سَنَدِهِ، تَصَرُّفًا مِنْ مُصَنِّفٍ؛ فَهُوَ الْمُعَلَّقُ.

وَمَا سَقَطَ صَحَابِيُّهُ؛ فَهُوَ الْمُرْسِلُ.

وَمَا سَقَطَ مِنْهُ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ مَعَ التَّوَالِي؛ فَهُوَ الْمُعْضَلُ.

وَمَا سَقَطَ مِنْهُ وَاحِدٌ، وَلَوْ فِي مَوَاضِعَ؛ فَهُوَ الْمُنْقَطِعُ.

فَإِنْ خَفِيَ السُّقُوطُ بِأَنَ رَوَى عَنْ مُعَاصِرِهِ شَيئًا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ، بِصِيَغةٍ تَحْتَمِلُ السَّمَاعَ، وَقَدْ عُرِفَ أَنَّهُ لَقِيَهُ؛ فَهُوَ الْمُدَلَّسُ:

وَإِلَّا: فَهُوَ الْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ.

وَالطَّعْنُ يَكُونُ بِوَاحِدٍ مِنْ عَشَرَةِ أَشْيَاءَ:

خَمْسَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْعَدَالَةِ؛ وَهِيَ:

1- الكَذِبُ فِي الْحَدِيثِ النَّبوِيّ.

2- وَالتُّهَمَةُ بِذَلِكَ.

3- وَظُهُورُ الْفِسْقِ، [1/ب].

4- وَالْجَهْلُ بِحَالِ الرَّاوِي.

5- وَبِدْعَتُهُ المكَفِّرَةُ.

وَخَمْسَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالضَّبْطِ؛ وَهِيَ:

1- فُحْشُ غَلَطِهِ.

2- وَكَثْرَةُ غَفْلَتِهِ.

3- وَوَهْمُهُ.

4- وَمُخَالَفَتُهُ لِلثِّقَاتِ.

5- وَسُوءُ حِفْظِهِ.

وَالْوَهْمُ: كَوَصْلِ مُرْسِلٍ، وَإِدْخَالِ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ؛ وَهَذَا هُوَ الْمُعَلَّلُ.

والْمُخَالَفَةُ:

إِنْ كَانَتْ بِتَغْيِيرِ سِيَاقِ الْإِسْنَادِ؛ فَهُوَ مُدْرَجُ الْإِسْنَادِ.

أَوْ بِدَرْجِ مَوْقُوفٍ بِمَرْفُوعٍ؛ فَهُوَ مُدْرَجُ الْمَتْنِ.

أَوْ بِتَقْدِيمٍ وتَأْخِيرٍ فِي الْأَسْمَاءِ؛ فَهُوَ الْمَقْلُوبُ، وَقَدْ يَقَعُ الْقَلْبُ فِي الْمَتْنِ أَيْضًا.

أَوْ بِزِيَادَةِ رَاوٍ؛ فَهُوَ الْمَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ.

أَوْ بِإِبْدَالِ رَاوٍ، وَلَا مُرَجِّحَ؛ فَهُوَ المضْطَرِبُ.

أَوْ بِتَغْيِيرِ بَعْضِ الْحُرُوفِ بِالْنِّسْبَةِ إِلَى النَّقْطِ: هُوَ الْمُصَحَّفُ، وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى الشَّكْلِ: هُوَ المحَرَّفُ.

وَالْإِسْنَادُ:

إِنِ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: فَالْمرْفُوعُ.

أَوْ إِلَى الصَّحَابِيِّ: فَالْموْقُوفُ.

أَوْ إِلَى التَّابِعِيِّ، أَوْ منْ دُونَهُ: فَالْمَقْطُوعُ.

وَيُقَالُ لِلأَخِيرَيْنِ: الْأَثَرُ.

وَالمسْنَدُ: مَرْفُوعُ صَحَابِيٍّ بِسَنَدٍ ظَاهِرِهِ الِاتِّصَالِ.

فَإِنْ قَلَّ عَدَدُ رِجَالِ السَّنَدِ، وَانْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؛ فَهُوَ الْعُلُوُّ الْمُطْلَقُ.

أَوْ إِلَى إِمَامٍ ذِي صِفَةٍ عَلِيَّةٍ؛ فَهُوَ الْعُلُوُّ النِّسْبِيُّ.

فَإِنْ تَشَارَكَ الرَّاوِي وَمَنْ رَوَى عَنْهُ فِي صِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالرِّوَايَةِ؛ كَالسِّنِّ، واللُّقِيِّ: فَهُوَ الْأَقْرَانُ.

وَإِنْ رَوَى كُلٌّ مِنْهُمَا [2/أ] عَنِ الْآخَرِ: فَهُوَ الْمُدَبَّجُ.

وَإِنْ رَوَى عَمَّنْ دُوْنَهُ: فَهُوَ رِوَايَةُ الْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ.

وإِنِ اجتَمَعَ اثْنَانِ عَلَى شَيْخٍ، وَتَقَدَّمَ مَوْتُ أَحَدِهِمَا: فَهُوَ السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ.

وَإِنِ اتَّفَقَ الرُّوَاةُ فِي صِيغِ الْأَدَاءِ، أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْحَالَاتِ؛ فَهُوَ الْمُسَلْسَلُ.

وصِيَغُ الْأَدَاءِ: سَمِعْتُ، وَحَدَّثَنِي، ثُمَّ أَخْبَرَنِي، وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قُرِئَ عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ، وَأَنْبَأَنِي، ثُمَّ نَاوَلَنِي، ثُمَّ شَافَهَنِي، ثُمَّ كَتَبَ إِلَيَّ -أَيْ: بِالْإِجَازَةِ فِيْهِمَا- ثُمَّ عَنْ نَحْوُهَا.

وَعَنْعَنَةُ الْمُعَاصِرِ مَحْمُولَةٌ عَلَى السَّمَاعِ، إِلَّا مِنَ الْمُدَلِّس، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ ثُبُوتُ لِقَائِهِمَا وَلَوْ مَرَّةً؛ وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ.

ثُمَّ الرُّوَاة: إِنِ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ فَصَاعِدًا: فَهُوَ الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ.

وَإِنِ اتَّفَقَتِ الْأَسْمَاءُ خَطًّا، وَاخْتَلَفَتْ نُطْقًا: فَهُوَ الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ.

وَإِن اتَّفَقَتِ الْأَسْمَاءُ، وَاخْتَلَفَتِ الْآبَاءُ، أَوْ بِالْعَكْسِ: فَهُوَ الْمُتِشَابِهُ.

وَتَرَكْتُ تَفَاصِيلَ وَمُهِمَّاتٍ أَحَلْتُهَا عَلَى الْمُطَوَّلَاتِ؛ لِغَرَضِ الِاخْتِصَارِ، وَاللَّهُ سُبْحَانُهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.[1]

---

(1) وجد بهامش المخطوط ما نصه: قَالَ الشَّيْخُ الْأُسْتَاذُ، عُمْدَةُ الْمُحَقِّقِينَ، مُؤَلِّفُهَا الشَّيْخُ عَبْدُ الْوَهَّابِ بَرَكَاتٌ الشَّافِعِيُّ الْأَحْمَدِيُّ: فَرَغْتُ مِنْ تَأْلِيفِهَا فِي خِتَامِ سَنَةِ (1150هـ)، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.
فَرَغَ مِنْ نَقْلِهَا مُحَمَّد الشَّيْخ فِي رَبيع أَوَّل سَنَةَ (1324هـ) وَنَقَلْتُهُ مِنْهُ سَنَةَ (1326هـ).
وُجِدَ بِهَامِش الأصْلِ بَعْدَ ما تقدَّمَ: فَرَغْتُ مِنْ شَرْحِهَا، وَلَهُ الْحَمْدُ والْمِنَّةِ، حَسَبَ المرادِ، في أواخر ربيع الأَوَّل سَنَةَ 1299هـ نفعنا الله به السيد محمود شكري الألوسي بخطه.